
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

تبايـن الأهميـة الجغرافية لعواصم الدول الحبيسة في قارة أفريقيا

د. الهادي البشير المغيربي
كلية الآداب – جامعة الزاوية

المقدمة :

تُعد دراسة الأهمية الجغرافية لعواصم الدول الحبيسة في قارة أفريقيا جزءاً مكملاً لدراسة الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية للدول الأفريقية، وذلك ارتباطًا بالخصائص البنيوية الطبيعية والبشرية للدول وعواصمها وتوزيعها الجغرافي وبنيتها الاقتصادية، وتباين أدوارهم مع الظهير الجغرافي الإقليمي في قارة أفريقيا.

إن أهمية العواصم السياسية والاقتصادية للدول الحبيسة في قارة أفريقيا تعتمد في بناء قوتها السياسية والاقتصادية على مقدراتها المواردية الناتجة عن تفاعل المقومات الطبيعية والبشرية، ومن الخصائص الموقعية للجوار الجغرافي المكمل لنفوذها الإقليمي في إطار السياسات المتبادلة أفريقيا وعالميًا.

إن ارتباط الدول الأفريقية بالتبعية السياسية والاقتصادية للسياسات الاستعمارية القديمة والحديثة جعلها تنقسم على نفسها ضمن محور سياسة التابع والمتبوع وجعل أبعادها الوطنية والقومية تتلاشى أمام حجم تلك المؤثرات وأنواعها والتي تسوقها الدول المهيمنة عالمياً للنيل من مقدرات الدول النامية؛ لكي تندرج في فلك سياساتها الموجهة إلى الدول الأفريقية ضمن حدود النمو التنافسي للدول الكبرى على قارة أفريقيا.

هبت رياح التغيير على قارة أفريقيا منذُ أن أعلن رئيس وزراء بريطانيا الأسبق "هارولد ماكميلان" عن التغيرات التي انتابت الخارطة السياسية للقارة الأفريقية بدءاً من شمال أفريقيا عندما استقلت ليبيا في عام 1951م، وفي أعقاب الثورة المصرية عام 1952، أخذت رياح التغيير طريقها صوب الجنوب محملة بالروح القومية والحرية والاستقلال، حيث كانت القارة ترزح تحت نير الاستعمار عدا الدول المستقلة الأربعة وهي أثيوبيا، ومصر، وليبريا، وجنوب أفريقيا التي أنشئت على أنقاض جمهوريتي البوير، ومستعمرتين بريطانيتين، ثم استقلت عام 1956م كلٌ من السودان والمغرب وتونس، وبعد عشر سنوات كان مجموع الدول الأفريقية المستقلة ثلاثًا وثلاثين دولة[1] كما يوضحه الشكل(1).

دار الزاوية للكتاب

حققت دول قارة أفريقيا مع مطلع سبعينيات القرن العشرين نتائج مهمة في تكامل وحدتها الوطنية والقومية بفاعلية منظمة الوحدة الأفريقية وتطورها في شكل الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي عزز مواقفها السياسية التي كُسر فيها النفوذ الاستعماري القديم و الحديث في ناميبيا و زمبابوي و ليبيا و أفريقيا الوسطى .... إلخ، ومع ذلك ظلت هذه الأدوار محتشمة أمام متطلبات الشعوب الأفريقية لتعزيز مكانتها السياسية والاقتصادية أمام الدول الأخرى[2].

تتباين الأهمية الجغرافية لعواصم الدول الافريقية الحبيسة على وفق المعطيات الطبيعية والبشرية ومدى ارتباط العاصمة السياسية أو الاقتصادية بالجوار الجغرافي الإقليمي والدولي من خلال الأبعاد الموقعية الاستراتيجية والجيوسياسية التي تعزز أهمية التباين الجغرافي لمختلف دول العالم، ومن ذلك يظهر التباين الجغرافي من ناحيتين هما:

1 ـ الظروف الطبيعية للدول الحبيسة ممثلة في: موقعها الجغرافي ومساحتها واشكالها ومظاهرها الطبوغرافية وجيولوجية أراضيها كحيز مكاني للموارد الطبيعية المعدنية والزراعية والرعوية الإنتاجية وتوزيع أقاليمها وموقع عاصمتها السياسية والاقتصادية، وأثر تلك الظروف في مقوماتها الطبيعية.

2ـ الظروف البشرية للدول الحبيسة من حيث عدد سكانها، وتوزيعهم الجغرافي والعلاقات المكانية لأقاليمها الإدارية والاقتصادية وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وعلى تلك الأسس حددت مشكلة البحث في أهم تساؤلاتها وهي:

ـ هل يوجد تباين فيما بين الدول القارية (الحبيسة) وعواصمها في الأهمية الجغرافية على وفق أبعادها المكانية و الزمانية ؟

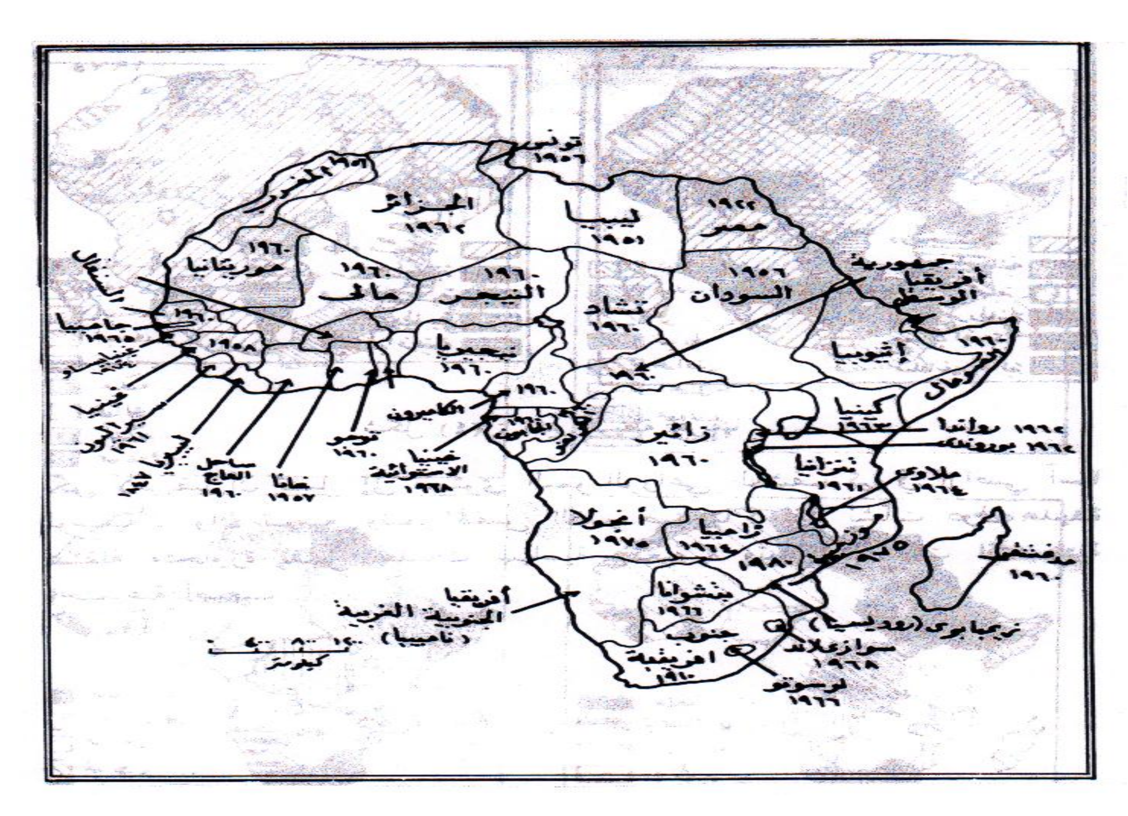
ما أنواع التباين في الأهمية الجغرافية بين الدول القارية (الحبيسة) ومواقع عواصمها السياسية والاقتصادية وفق الظهيرين الجغرافيين الداخلي والخارجي.

وفي ضوء هذه التساؤلات التي تمثل مشكلة البحث تصاغ الفرضيات التي تمثل الحلول المبدئية لمشكلتها الخاضعة للبحث والتحليل والتعليل على وفق مناهج وأساليب البحث العلمي المتبعة لإظهار القيمة المكانية العلمية والعملية لهذه الفرضيات التي تسعى لحل المشكلات المطروحة وأهم هذه الفرضيات هي :

1 -إن حجم التباين الجغرافي يتركز فيما بين الدول القارية وعواصمها في القيمة الفعلية السياسية والاقتصادية للأهمية الجغرافية الطبيعية والبشرية وأبعادها المكانية والزمنية.

2 -إن أنواع التباين في الأهمية الجغرافية بين الدول القارية (الحبيسة) يتحدد من خلال موقعها الجغرافي ومواقع عواصمها على وفق الأبعاد السياسية والاقتصادية للظهيرين الجغرافيين الداخلي والخارجي.

شكل (1) الدول المستقلة



المصدر: جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقيا الإقليمية، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، ص:32.

المقومات الطبيعية و البشرية للقارة:

تغطي قارة أفريقيا مساحة قدرها 30.310 مليون كم^2، وتمتلك الدول القارية (الحبيسة) مساحة 8.6 مليون كم^2 بنسبة 28.4٪ من مجموع مساحتها، فيما بلغ عدد الوحدات السياسية للدول الحبيسة في قارة أفريقيا 16 دولة بنسبة 29.6 ٪ من مجموع دول القارة البالغة 54 دولة بعد تقسيم السودان عام 2011م، في حين بلغ عدد سكان القارة حوالي 965 مليون نسمة، منهم 242.6 مليون نسمة يعيشون في الدول القارية (الحبيسة) بنسبة 25.1٪ من مجموع السكان القارة، كما توزعت الكثافة السكانية للدول الحبيسة بمتوسط 28.2 نسمة/كم^2، وهي أقل من متوسط الكثافة السكانية العامة للقارة الأفريقية والتي بلغت 31.8 نسمة /كم^2[(3)].

يتضح تباين الأهمية الجغرافية الطبيعية والبشرية لدول قارة أفريقيا من خلال الدلالات النسبية الإحصائية للدول البحرية والقارية (الحبيسة) بنسبة (70.4ـ 29.6٪)على التوالي حيث مثلث الدول الحبيسة أقل نسبة من الدول البحرية وذلك بسبب مشاطئة بعض الدول القارية للمسطحات المائية بسواحل قليلة في طولها وعُدت هذه الدول من الدول البحرية، ولكن في عمقها القاري ومساحتها وحدودها تُعد من الدول شبه القارية وهذه الاعتبارات إذا ما قيست

بالمقاييس العلمية العملية للتفرقة بين الدولة القارية والدولة البحرية، فإن خصائصها قارية أكثر منها بحرية وهذا التباين يرجع إلى التنافس الاستعماري في القرنين التاسع عشر والعشرين لاتخاذ نقاط ارتكاز للدخول إلى أواسط أفريقيا من سواحلها الغربية والشرقية خصوصا عند مصبات الأنهار والخلجان وفي إطار تفاهمات الاستعمار حول مناطق نفوذه رُسمت الخطوط الحدودية للمناطق التي تتبعهم في القارة، وبعدها اعتمدت كحدود سياسية لتلك البلدان بعد حصولها على الاستقلال[4].

قَسَمَتْ الظاهرة الاستعمارية قارة أفريقيا إلى وحدات سياسية بحسب الخارطة السياسية لنفوذ أقاليمها السياسية، وقد حققت الأبعاد الجغرافية الطبيعية والبشرية خصائص شكل الدولة ومساحتها وحدودها البرية أو البحرية وامتداداتها القارية والساحلية واُستغلت استعماريًا وفق النفوذ المستهدف وفي إطار الخارطة السياسية للمستعمرين الغربيين لتقسيم سواحل قارة أفريقيا و ظهيريها البري والبحري.

شكل التكالب الاستعماري للاستيلاء على المقدرات الأفريقية السياسية والاقتصادية نقطة تحول بعدما كانت تجارة الرقيق من أفريقيا هي السلعة الاقتصادية الرائجة في الأسواق الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها برزت أصوات تنادي بتحريم تجارة الرقيق في العالم و بخاصة في قارة أفريقيا، الأمر الذي حفز الأفارقة للانضمام إلى تلك الدعوات وتأكيد فاعلية دورها ضمن التنافس الغربي على مقدرات القارة، وبالفعل أسهمت هذه الدعوات في استقطاب الرأي العام العالمي لمحاربة تجارة الرقيق والعنصرية، وأخذت هذه الدعوات اتجاها نحو استغلال المنظمات المحلية والدولية لتحرير القارة من براثن ومخلفات الاستبداد الأوروبي للشعوب الأفريقية، الذي كان له الدور الأكبر في استنهاض الفكر الأفريقي من أجل التحرر من النفوذ الغربي، وكانت تلك الإرهاصات الأولى لحركات التحرر الإفريقي في العصر الحديث، وقد أسهمت بأدوارها المتعددة في إبعاد بعض من المستعمرين عن مناطق عديدة من قارة أفريقيا وبخاصة في غرب أفريقيا وشرقها ممثلًا في زنجبار وأثيوبيا وفريتاون في دولة سيراليون[5].

كان للنزاعات المحلية والإقليمية والدولية دور في إذكاء حالة التغيير المصاحبة لحركات التحرر الإفريقي التي أثمرت نتائجها بتحرير واستقلال بعض من الدول الإفريقية مثل ناميبيا والتي كانت تحت الاحتلال الجنوب أفريقي وحصلت على استقلالها عام 1990م، وكذلك إريتريا التي كانت مستعمرة إيطالية منذ 1890م، ثم الإقليم البحري الوحيد لإثيوبيا منذ عام 1952م، ونالت استقلالها عام 1993م، ثم دولة جنوب السودان التي استقلت عن دولة السودان الأم عام2011م، شكلت هذه النماذج آخر حالات التغيير في القارة الإفريقية إذ صاحبتها تغيرات اقتصادية وسياسية وديمقراطية في جغرافية الأقاليم السياسية وعواصمها سواءً أكانت قارية أم بحرية، وإن اختلفت حالات تغيراتها؛ لكنها أثمرت نتائج ايجابية للقارة الأفريقية سياسياً واقتصاديًا [6].

حققت أبعاد التغيرات تباينا في الدول الأفريقية وعواصمها السياسية والاقتصادية في الدول الحبيسة أكثر منها في الدول والعواصم البحرية؛ لأنّ أبعاد هذه التغيرات تأثرت بحالات الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وبخاصة في الدول الحبيسة التي تتقاسم أراضيها الغابات الاستوائية والمدارية والصحارى الجافة مثل الصحراء الكبرى وصحراء كلهاري، وكذلك الإثنيات العرقية التي تسود أكثر الدول الافريقية القارية (الحبيسة) لكنها أقل بكثير من الدول المشاطئة للمسطحات المائية وهذه الأبعاد أثرت على أنماط الحياة البشرية لسكان القارة الأفريقية وأحدثت تباينا مع تعدد الأثنيات العرقية والدينية.

إن تباين الأبعاد السياسية والاقتصادية بين الدول الحبيسة تحكمه عدة عوامل طبيعية مثل الموقع الجغرافي ومساحة الدولة ومظاهرها الجيومورفولوجية ومناخها ومصادرها الطبيعية المائية والمعدنية وموارد الطاقة، وتعدد أقاليمها الطبيعية وتنوع غطائها النباتي وحاصلاتها الزراعية وموقع عاصمتها السياسية الاقتصادية من مساحة الدولة وأقاليمها الإدارية، وانتشار طرق التنقل والمواصلات والقيمة المواردية لنشاطها التعديني الإنتاجي، وعدد سكانها وتوزيعهم الجغرافي بحسب الأقاليم الجغرافية الطبيعية والبشرية على وفق الأقاليم الاقتصادية للدولة ومدى استغلالها لتلك الموارد، وأخيراً تظهر سلطة الدولة وهي الركن الثالث بعد الأرض والسكان بصفتها المحرك الفعال لإرادة النظم السياسية والاقتصادية والحياتية للدول وخصوصاً في حالات الأزمات والحروب وخير مثال على ذلك ما تعانيه دول وسط أفريقيا مثل أفريقيا الوسطى، وروندا ، بوروندي وبوركينافاسو من أزمات سياسية، منها ما هو مرتبط بالتنوع الاثنوغرافي كما هو عند قبائل التوتسي في روندا وبوروندي ، إضافة إلى مؤثرات الجوار الجغرافي بين الدول كما هو في موزمبيق وزمبابوي إبان العقد التاسع من القرن العشرين[7]؛ وهذه الظاهرة سادت كل الدول الأفريقية وإن اختلفت أسبابها وعوامل قيامها.

من خلال ما تقدم يتضح أن الابعاد الجغرافية لموضوع البحث عن تباين الأهمية الجغرافية لعواصم الدول الحبيسة في قارة أفريقيا تتموضع في المنطقة المدارية الشمالية والمنطقة المدارية الجنوبية وأن المؤثرات الجغرافية الطبيعية لهذه المنطقة التي يتوسطها خط الاستواء يسودها المناخ الاستوائي، ثم المناخين المداري الشمالي والجنوبي، مع تباين أثر الظروف المناخية والجيومرفولوجية لمظاهر تكوينها الطبيعي والغابات والأنهار التي تؤثر على أنماط الحياة السياسية والاقتصادية في هذه المناطق، وتتباين أهميتها ضمن توزيع الأقاليم المناخية والنباتية[8]؛ وحيث إنّ موضوع البحث يهتم بالعواصم في هذه الدول فإن العوامل الأساسية التي تحدد الأبعاد الجغرافية هي: الظروف الطبيعية والبشرية بكل فروعها وبخاصة الأبعاد الموقعية لعواصم الدول الأفريقية الحبيسة في نوعين من العواصم وهي على النحو الآتي:

دار الزاوية للكتاب

أوّلاً: ـ مجموعة الدول الحبيسة التي تتوسط عاصمتها اقليمها السياسي:

يُعد من أفضل أنواع المواقع إذا ما كانت الدولة تميل إلى الشكل المثالي؛ لكن وفي كل الظروف فإن الموقع الوسط للعاصمة السياسية والاقتصادية يساعد الدولة في التواصل مع جميع أقاليمها الطبيعية والإدارية بدرجة متساوية، وتتمكن من بسط نفوذها السياسي والإداري على كل المناطق، وتكون قريبة بشكل متساوٍ مع حدودها ومع جوارها الجغرافي، وهذا يعطيها المنعة والقوة لتغذية إقليمها السياسي سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا وبخاصة في حالات الاعتداء عليها من جوارها الجغرافي .

يهيئ الجوار الجغرافي مجاله الأرضي والجوي لأي تدخل خارجي يهدد الدولة وعاصمتها السياسية نتيجة للتحالفات الدولية العسكرية مثلما حدث في (اتحاد جمهوريات يوغسلافيا) سابقًا ما أدى إلى تقسيمها إلى خمسة عشر إقليمًا سياسيًا، احتفظت جمهورية صربيا بعاصمتها بلغراد، ومثلما فتحت تركيا وسوريا والأردن والسعودية وكل دول الخليج مجالهم البري والبحري والجوي لدول التحالف الغربي ضد العراق في عام 1990م و2003م، ما أدى إلى تقسيم العراق واحتلاله، واحتلال عاصمته السياسية بغداد(9)؛ من ذلك نستخلص أن العواصم في الدول ذات الشكل المثالي وتتوسط عاصمته السياسية مساحة الدولة يعد أمرًا مثاليًا في أداء العاصمة لدورها السياسي والاقتصادي في إقليم الدولة وبخاصةٍ في أوقات السلم، حيث تتوزع وظائفها على الأقاليم الإدارية والسياسية، وتبسط الدول سلطاتها على مساحتها بشكل متساوٍ، لكن في حالات الحروب قد تسقط هذه الميزة لظهور عوامل سياسية تحول دون توفير المنعة للدولة، ومع ذلك فإن توسط العاصمة لإقليمها يوفر لها الوقت الكافي للاستعداد لمواجهة الاخطار القادمة من وراء حدودها أو لحالات التمرد والانفصال على سلطة الدولة، ناهيك عن الفوائد الجمة لتوسط العاصمة التي يجنيها إقليم الدولة من الوظائف المتعددة التي تقدمها العاصمة لأقاليمها الإدارية، ومن ذلك حرصت كثير من الدول على استبدال عواصمها لمثل هذه الظروف في حالتي السلم والحرب كما في جمهورية جنوب أفريقيا حيث كانت عاصمتها "كيب تاون" انتقلت إلى "جوهنزبرغ" وكذلك نيجيريا من لاغوس إلى أبوجا، ولكن مثل هذه الحالات لم تسجل في عواصم الدول الحبيسة؛ لأن موقعها الجغرافي بعيداً عن المسطحات المائية، حيث يُعّد مثاليا في حالات الحروب لبعدها عن أساطيل الدول الاستعمارية المعتدية(10)، وإن أهم العواصم التي تتوسط إقليمها السياسي في الدول الإفريقية الحبيسة هي :

1. أديس أبابا عاصمة دولة أثيوبيا: حيث تتموضع العاصمة في أعلى الهضبة الحبشية ما يوفر لها مناخًا غير صحراوي، ويقلل من المظاهر المناخية للإقليم الاستوائي، وتُعد أديس أبابا من العواصم الأفريقية التي لم يتم احتلالها عسكريًا من الجيوش الغازية في العصور القديمة والحديثة؛ لوجود أقاليم ساحلية كانت تتبعها في كل من أرض الصومال وأرتيريا التي انفصلت

عنها عام1993م، وكذلك كانت مقرًا لمنظمة الوحدة الأفريقية، ثم للاتحاد الافريقي حاليًا، واضطلعت بمهام كبرى في القارة الأفريقية، وبخاصةٍ في اجتماعات الدول الأفريقية التي تعالج فيها قضاياها السياسية والاقتصادية، واكتسبت هذه الأهمية من موقعها الجغرافي، ودور نظامها السياسي المستقر، مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، ومع ذلك عانت الكثير من المشكلات السياسية وبخاصةٍ بعد استقلال أرتيريا عنها ونشوب حرب بين البلدين عام 1993م.

يقطن أديس أبابا حوالي 2.9 مليون نسمة بنسبة 3.5٪ من إجمالي عدد سكانها، يمثلون نسبة 20.1٪ من سكان عواصم الدول الأفريقية الحبيسة، وتبلغ نسبة الحضر في دولة اثيوبيا 16٪، وقد حققت ناتجا إجماليا بلغ 7.6مليار دولار عام 2013م[11]؛ وهذا الترابط والاقتران بين مساحة الدولة وعدد سكانها وعدد سكان عاصمتها ونسبتهم بين عواصم الدول الحبيسة يشكل بعدا سياسيا واقتصاديا في القارة الأفريقية، وذلك من أجل تحديد القيمة الفعلية لمقومات القوة والضعف في الدولة مقارنة بمثيلاتها من الدول الأفريقية، حيث أصبحت أديس أبابا أهم عاصمة أفريقية في الدول الحبيسة من حيث قيمتها السياسية والاقتصادية والسكانية، وتمثل الزراعة 46.8٪ والصناعة والمناجم 9.5٪ والخدمات43.7٪ وتنخفض نسبة البطالة فيها إلى 5٪؛ كل هذه المقومات أسهمت في قوه نفوذ سلطاتها على إقليمها السياسي، ومدى قدرة مشاركتها في السياسات الأفريقية والدولية؛ كما يوضحه الجدول(1).

2 ـ هراري عاصمة دولة زمبابوي: استقلت زمبابوي عام 1980م عن الاستعمار البريطاني وفي 1923م وكانت تعرف بدولة روديسيا الجنوبية ضمن دول الكومنولث البريطاني، حيث أعلن زعيم الأقلية البيضاء "إيّان سميث" بشكل أحادي استقلال روديسيا الجنوبية 1965م عن التاج البريطاني، قُوبلت سياسته بمعارضة دولية وفي عام 1970م أُقيمت جمهورية روديسيا الجنوبية العنصرية التي قاومها سكان البلاد الأصليين إلى أن تشكلت حكومة متعددة عام 1979م وفي عام 1980م تم الاعتراف باستقلال البلاد، وفي عام 2003م، خرجت زمبابوي من دول الكومنولث البريطاني.

يقطن دولة زمبابوي 13.4 مليون نسمة يمثلون 5.5٪ من مجموع سكان الدول الأفريقية الحبيسة ونسبة الحضر فيها 35.9٪، ويبلغ عدد سكان العاصمة هراري 1.5 مليون نسمة يمثلون 11.4٪ من سكان دولة زمبابوي، 10.5٪ من مجموع سكان العواصم الأفريقية في الدول الحبيسة، كما تبلغ مساحة زمبابوي حوالي 390.757 كم^2، بكثافة سكانية بلغت 34نسمة/كم^2، وتمثل مساحتها 4.5٪ من مجموع مساحة الدول الأفريقية الحبيسة، وبلغ الناتج القومي الإجمالي8 مليار دولار عام2013م، كما يوضحه الجدول(1)؛ وتتوسط العاصمة إقليم الدولة في ركنه الشمالي الشرقي، وتتواصل مع محيطها الإقليمي بشبكة مهمة من الطرق البرية والسكك الحديدية والمطارات، وقد ساعدتها الظروف الطبيعية الهضبية والسهول المجاورة لها والتي تتصل بشبكة من المسائل النهرية والأودية الفصلية على تنمية زراعتها وصناعتها المختلفة، كالذرة

والتبغ والقمح وقصب السكر والقطن والماشية، والإسمنت الصلب والنحاس والذهب والنيكل والحديد والماس، وبتعدد حاصلاتها الزراعية وإنتاجها الحيواني والمعدني وشبكة الطرق التي تتواصل معها بأهم أقاليمها "بولاوايو" التي ترتبط بطريق دولي مع بوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا، وكذلك الطريق الذي يربط بين العاصمة "هراري" "وموتاري" في الشرق ومنها إلى دولة موزمبيق وإلى الجنوب دولة جنوب أفريقيا وإلى الشمال عبر بحيرة كاريبا وشلالات فكتوريا، ومنها إلى دولة زامبيا، ساعدت هذه القدرة الإنتاجية المتنوعة والطرق البرية المعبدة والحديدية على تطور النشاط البشري الإنتاجي في دولة زمبابوي أكثر مما عليه الدول الأفريقية الحبيسة الأخرى إضافة إلى ذلك فإن الموقع الجغرافي والظروف المناخية والجيومورفولوجية والمصادر المائية ومساحتها وتنوع ترباتها واندماج شكلها، ووقوع عاصمتها في منتصف مساحتها تقريبًا كل هذه الظروف مكنت دولة زمبابوي أن تأخذ مكانتها الأولى بين الدول في القسم الجنوبي من القارة الأفريقية

جدول(1)

التوزيع الجغرافي للدول الأفريقية الحبيسة: مساحتها، سكانها، كثافتها، عاصمتها، حضرها، جوارها، ناتجها القومي الإجمالي

م	الدولة	المساحة٪	السكان ٪	الكثافة السكانية نسمة/كم²	العاصمة	السكان ٪ للدولة	السكان٪ لمجموع العواصم	الحضر٪ للدولة	دول الجوار	الناتج القومي الإجمالي
1	أثيوبيا	12.84	34.3	75	أديس أبابا	3.5	20.1	16.0	5	7.6
2	مالى	14.42	5.2	10	باماكو	11.0	9.5	30.5	7	4.3
3	أفريقيا الوسطى	7.24	1.8	7	بانغي	12.2	3.7	38.0	5	1.2
4	أوغندة	2.81	12.7	128	كمبالا	3.9	8.4	12.6	5	6.9
5	بوتسوانا	6.81	0.8	3	غابورون	9.9	1.3	57.4	3	7.7
6	بوركينا فاسو	3.20	6.2	54	واقادوقو	6.3	6.4	18.3	5	4.4
7	بوروندي	0.32	3.5	306	بوجمبورا	5.3	3.1	10.0	3	0.7
8	روندا	0.31	4.0	369	كيغالى	6.3	4.2	19.3	3	1.9
9	تشاد	14.90	4.1	8	أنجامينا	8.2	6.2	25.3	6	2.3
10	ليسوتو	0.35	0.8	66	ماسيرو	8.6	1.2	18.7	1	1.3
11	زامبيا	8.80	4.9	16	لوساكا	10.1	8.7	35.0	7	4.6
12	زمبابوي	4.50	5.5	34	هراري	11.4	10.5	35.9	5	8.0
13	ملاوي	1.40	5.7	118	ليلونغوي	4.9	4.7	17.2	3	2.0
14	سوازيلاند	0.20	0.5	66	مبابان	6.4	0.5	24.1	2	1.9
15	النيجر	14.70	5.9	11	نيامى	4.7	4.7	16.8	7	2.8
16	جنوب السودان	7.20	4.1	16	جوبا	10.0	6.7	14.5	6	-

المصدر: تجميع الباحث اعتمادًا على: إيف غارنييه، أطلس بلدان العالم، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 2013م.

ولكن الصراع السياسي على الحكم واستبداده وطرد الخبرات الزمبابوية البيضاء من النشاط الاقتصادي بعد عام 1995م قلل من أهمية دولة زمبابوي عما كانت عليه سابقا، ومع ذلك فإنّ مشكلات الدولة تكمن في إدارة نظامها السياسي بدرجة كبيرة، وهذا ما جعلها تهتم بإدارة العمليات الأمنية أكثر من تفرغها للنشاط البشري الإنتاجي؛ إضافة إلى توطين الصراعات القبلية ما قسم البلاد إلى أكثر من اتجاه سياسي، وساهم في ضعف مكانة الدولة السياسية والاقتصادية، فما وفرته الظروف الموقعية والمناخية والجيومرفولوجية والنشاط البشري هدمته صراعات السلطة وبذلك يكون العامل الأساسي في تخلف نظام دولة زمبابوي السياسي، ومثل هذه الحالات تعانيها جميع دول العالم سواءً أكانت قارية (حبيسة) أم بحرية، ولكن في حالات الدول الحبيسة تكون أكثر سوءًا لوجود مؤثرات الجوار الجغرافي المنحاز لسياسته أو لمدى علاقاته مع الدول الأخرى، الأمر الذي يؤكد حقيقة أن النظام السياسي في الدولة (سلطة الدولة) يهدم ما تنتجه الأرض والإنسان باعتباره أهم أركان الدولة ضمن حدود مفهوم الإقليم السياسي.

3. واقادوقو: عاصمة دولة بوركينا فاسو: على الرغم من أن شكل الدولة لا يمثل الشكل المثالي ولكن عاصمتها السياسية تتوسط مساحتها الجغرافية بشكل عام ومع ذلك فإنَّ حدود الدولة السياسية الجنوبية والشمالية أقرب إلى العاصمة من حدودها الشرقية والغربية والحدود الغربية أكثر بُعدًا عن العاصمة من الحدود الشرقية، وإذا ما قسمت الدولة بالنسبة إلى موقع العاصمة إلى أربعة أقاليم جغرافية فتكون الأقاليم الشمالية والجنوبية أكثر سكانا وارتباطا بالعاصمة ضمن شبكة من المواصلات والطرق البرية، وذلك بسبب الظروف الجيومورفولوجية لتلك الأقاليم، حيث تقع العاصمة على هضبة يقطعها نهري فولتا الأبيض من الغرب وفولتا الأحمر من الشرق المتصلين ببحيرة فولتا التي تقع في غانا، كما يمتد الشكل الهضبي للعاصمة في اتجاه الشمال الشرقي إلى حدودها مع مالي، وإلى الجنوب مع حدودها مع دولة غانا، أما ركنها الغربي والجنوب الغربي فيمثل شكلا هضبيًا تقطعه أنهار كوموبي إلى الجنوب، وموهون إلى الشمال وأبوغريب إلى الشمال الشرقي، وتمتد الهضبة إلى الغرب من حدودها الغربية والجنوبية الغربية مع ساحل العاج ومالي، وقد هيأت هذه الظروف الطبيعية مصادر وموارد اقتصادية تركزت زراعياً بنسبة 30.7 ٪ وصناعياً بـ 19.8 ٪ وخدميًا بـ49.5٪من إجمالي الناتج القومي لعام 2013. كما يوضحه الجدول(1).

بلغت مساحة دولة بوركينا فاسو 3.2٪ من إجمالي مساحة الدول الأفريقية الحبيسة، وعدد سكانها 6.2٪ من إجمالي عدد سكان الدول الأفريقية الحبيسة، وعدد سكان عاصمتها واغادوغو 6.3٪ من إجمالي عدد سكان البلاد، وتمثل 6.4٪ من إجمالي عدد سكان مجموع العواصم الأفريقية للدول الحبيسة، وقد تركزت الكثافة السكانية في أهم مدنها، وبخاصة عاصمتها السياسية، حيث بلغت كثافتها الإجمالية حوالي 54 نسمة /كم^2، ونسبة الحضر

بلغت18.3٪ من إجمالي عدد سكانها، أمّا من حيث الناتج القومي الإجمالي فقد تحصلت على 4.4 مليار دولار عام 2013م؛ لتحتل المركز السادس بين الدول الأفريقية الحبيسة؛ كما يوضحه الجدول (1).

إن تداخل مؤثرات الموقع الجغرافي والشكل والمساحة والموارد والسكان وموقع العاصمة من أقاليم الدول وتنوع الكثافة السكانية والسياسات الدولية الأفريقية تجعل من كل دولة أفريقية قارية رهينة لكل أنواع التداخل المحلي والإقليمي والدولي، ولكن هذه الأسس تعد ذات أهمية سياسية واقتصادية للدولة؛ لأنها تمثل العناصر المهمة التي تعزز قوة الدول ومكانتها إذا ما تداخلت مع القوى السياسية في سلطة الدولة بشكل إيجابي، والعكس من ذلك إذا ما تعارضت سلبيات أداة الحكم مع متطلبات الشعب، الأمر الذي يعمل على إنجاح الدولة في بناء كيانها السياسي والاقتصادي، ويعزز مكانتها الدولية والإقليمية، وهذا ما توجهت إليه دولة بوركينا فاسو في تطلعاتها السياسية والاقتصادية، ولكن محور السلطة دائمًا وراء كل الأزمات السياسية والاقتصادية في العالم، وعلى الرغم من ذلك فإن دولة بوركينا فاسو استطاعت بفضل توسط عاصمتها لإقليمها السياسي، وقوة مواردها أن تجعل من مؤثرات ضعفها قوة حتى إنّها احتلت المركز السادس ضمن نواتج الدخل القومي الأفريقي.

4. ليلو نغوي عاصمة دولة مالاوي : تقع في الجنوب الشرقي من القارة الأفريقية يحدها من الشمال الشرقي دولة تنزانيا ومن الجنوب الشرقي والجنوب والجنوب الغربي دولة موزمبيق وتتقاسمان معها بحيرة ملاوي من الشرق ويحدها من الشمال الغربي دولة زامبيا، تمتد ملاوي بشكل طولي يتركز شكلها الهضبي في الشمال والوسط، وتنحدر نحو الشرق تقطعها عدة أنهار أهمها "بواودوانغوا" و"روكورو" اللذين يصبان في بحيرة ملاوي، وتمتد سواحلها الشرقية على البحيرة، وتعد البحيرة أولى تكوينات ظاهرة الخدود الأفريقي الذي يمتد منها إلى الشمال الشرقي نحو بحيرة فكتوريا، ثم الهضبة الأثيوبية إلى باب المندب ثم البحر الأحمر ثم السويس والعقبة، إلى جبال لبنان، هذا الاتصال التكتوني شكل ظاهرة الأخدود الأفريقي في قارتي أفريقيا وآسيا، وربط بين قارات العالم بواسطة البحر الأحمر من المحيط الهندي إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس التي كانت من صنع الإنسان مع نهاية القرن التاسع عشر.

شكل الامتداد الطولي لدولة ملاوي بمسافة 900كم اتصالا طبيعيًا حول بحيرة ملاوي، واحتلت شواطئها الغربية حيث تشاركها دولتي تنزانيا، وموزمبيق، وقد شكل هذا الامتداد تباينا في الظروف الطبيعية والمناخية؛ ما ساعدها على تباين حاصلاتها الزراعية، وخاماتها المعدنية، وسهل تطوير شبكة طرقها البرية والنهرية حول شواطئها وسهولها الممتدة على ضفاف البحيرة.

تبلغ مساحة دولة ملاوي 1.4٪ من مساحة الدول الأفريقية الحبيسة، ونسبة عدد سكانها 5.7٪ من إجمالي عدد سكان الدول الأفريقية الحبيسة، ويقطن عاصمتها 4.9٪ من إجمالي عدد سكانها، ونسبة سكان العاصمة إلى مجموع عواصم الدول الحبيسة 4.7٪، والكثافة العامة

للدولة بلغت118 نسمة/كم^2، ونسبة الحضر 17.2٪ إلى إجمالي عدد سكان البلاد، وناتجها القومي الإجمالي بلغ 2 مليار دولار عام 2013م، حيث بلغت حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي 160 دولار، وقد هيأت الظروف الطبيعية والبشرية لنمو حاصلاتها الزراعية بنسبة 39٪، والمناجم والصناعات 16.6٪، والخدمات 44.3٪، وأهم مزروعاتها الذرة والبطاطس، والمنبهوت، والموز وقصب السكر والتبغ، إضافة إلى تربية المواشي والصيد البحري، كل هذه المقومات أسهمت في بناء كيان الدولة بشكل يُعد أفضل من بعض الدول الأفريقية الفقيرة، وقد أسهمت عاصمتها السياسية بموقعها الجغرافي في ربط البلاد بجوارها الجغرافي عبر الطرق البرية، وتنطلق الخطط الجوية من مطار العاصمة ليلو تغوي ومطار مدينة بلانتر في جنوب البلاد.

شهدت دولة ملاوي (نيازا لاند)سابقاً بعد أن انفصلت عن الاتحاد الفيدرالي مع روديسيا عام 1962م، وحصلت على استقلالها عام 1964م، تحت اسم دولة ملاوي وإعلان الجمهورية عام 1966م على نظام الحزب الواحد، وارتبطت بعلاقات مميزة مع دولة جنوب أفريقيا، وبعد عام 1993م، عملت بنظام التعددية الحزبية بعد معارضة الشعب لنظام الحزب الواحدة أُجريت أوّل انتخابات تعددية عام 1994م؛ كما يوضحه الجدول (1).

حققت المقومات الطبيعية والبشرية الاقتصادية والسياسية السالفة الذكر نتائج متميزة في بعض المجالات، وأدّت إلى استثمار مقوماتها لصالح سكانها، ولكن بشكل ضعيف فلم يحقق طموحات سكانها الأمر الذي جعلها ضمن نطاق الدول التي هي بحاجة إلى مساعدات دولية، ولكن اتجاهات التنمية المكانية الشاملة تسير بخطى ثابتة من أجل استثمار مقدراتها الطبيعية، وحقق نظامها السياسي المتعدد والمنفتح على العالم حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي أكثر مما كان عليه إبان الاتحاد الفيدرالي مع روديسيا وأكثر من بعض الدول الأفريقية الحبيسة الأخرى.

5 ـ كيغالي عاصمة دولة رواندا : تقع دولة رواندا ضمن الإقليم الاستوائي في وسط أفريقيا حول منطقة البحيرات؛ حيث تطل غربا على بحيرة كييفو لتمتد حدودها مع دولة الكنغو الديمقراطية ثم تحدها أوغندا من الشمال وتنزانيا من الشرق وبوروندي من الجنوب، وهي دولة صغيرة المساحة إذ تبلغ 0.31 ٪ من إجمالي مساحة الدول الأفريقية الحبيسة، ونسبة سكانها 4٪ إلى إجمالي عدد سكان الدول الإفريقية الحبيسة، وعدد سكان عاصمتها كيغالي 6.3٪ من إجمالي عدد سكان البلاد، ويمثل سكان العاصمة 4.2٪ من إجمالي سكان عواصم الدول الإفريقية الحبيسة، وكثافتها بلغت 369 نسمة /كم^2 ونسبة الحضر 19.3٪ من إجمالي سكان البلاد، وقد بلغ ناتجها القومي الإجمالي 1.9 مليار دولار عام 2013م، وحصة الفرد منه 230 دولار، ومكافئ القدرة الشرائية بلغ 1320 دولار دوليا؛ كما يوضحه الجدول (1).

هذه الظروف الطبيعية الجيومورفولوجية بارتفاعها في الشمال الغربي إلى 4127 مترا وفي الجنوب الغربي إلى 2652 متراً فوق مستوى سطح البحر وانحدارها فجائياً نحو بحيرة كييفو

التي تتقاسمها مع دولة الكنغو الديمقراطية فيما تنحدر تدريجياً نحو الشرق ممثلة في سهول بحيرة موهازي ونهر كاغيرا حيث تتربع العاصمة كيغالي على هضبة محصورة بين البحيرة والسهول، ويشكل هذا الامتداد الطبيعي للمظاهر الطبيعية بعدًا اقليمياً مناخيًا ونباتيًا، حيث تكثر الغابات في الشرق، وتتركز الحاصلات الزراعية في الغرب حول السهول والأنهار والبحيرات بنسبة 40.4٪ والمناجم والصناعات 21.4٪ والخدمات 28.2٪ من إجمالي هيكل الناتج المحلى الإجمالي للدولة.

عملت تلك المقومات الطبيعية والبشرية على تطور حالتها الاقتصادية ولكن بشكل بطئ، وذلك بسبب الظروف المناخية السائدة إضافة إلى موقع عاصمتها التي تتوسط مساحتها الجغرافية، ولكن لم توفر لها القيمة الاقتصادية والسياسية التي تعزز مكانتها؛ لأنَّ ظاهرة البحيرات والغابات حالت دون تواصل العاصمة مع أقاليمها الشرقية بشكل مستمر، حيث ارتبطت العاصمة بشمالها وغربها أكثر من شرقها، وهذا قلل من أهمية تنميتها المكانية، وعانى التاريخ السياسي للبلاد من سيطرة الألمان والبلجيك إلى عام 1923م، ثم بعد الاستقلال عام 1962م حدثت صراعات عرقية بين قبائل الهوتو والتوتسي فهاجرت قبائل التوتسي إلى بوروندى والدول الأخرى، وفي عام 1973م قام الجنرال جوفيتال من الهوتو بانقلاب عن الحكم، ثم أعيد العمل بالتعددية الحزبية حتى عام 1994م وبعد وفاة الرئيس جوفيتال نتيجة حالة اعتداء شهدت البلاد بعدها فصلًا دمويًا، وقعت فيه أقلية التوتسي ضحية لميلشيات الهوتو المتطرفة، وسيطرت الجبهة الوطنية الروندانية على مقاليد الأمور في الدولة، وكان لفظاعة المجازر أثر في الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة، مازالت تعاني أثارها إلى وقتنا الحاضر، من ذلك نستخلص أثر سلطة الدولة في بناء كيانها السياسي، فالقدر الذي توفره الأرض والسكان، تهدمه سلطة الدولة، وهذا ما تعانيه جُل الدول الأفريقية بسبب التخلف والجهل؛ كما يوضحه الجدول(1).

من خلال ما تقدم من تحليل جغرافي للقيم الفعلية لعواصم الدول الأفريقية الحبيسة من حيث موقعها الجغرافي ومساحتها وشكلها وموقع عاصمتها السياسية والاقتصادية وعدد سكانها والكثافة السكانية العامة للدولة ونسبة الحضر فيها، وناتجها القومي الإجمالي وتباين ظروفها الطبيعية السطحية منها والأرضية وتوزيع عدد سكانها على مساحتها الجغرافية ونوع نظام حكمها، ودلالات معدلات الاستقرار السياسي والاقتصادي وتنوع علاقاتها السياسية الإقليمية والدولية، وقدراتها في مجالات التعاون الاقتصادي مع المنظمات الإقليمية والدولية، ومدى مشاركتها في القضايا السياسية والاقتصادية العالقة، وبخاصة في المجالين الإقليمي والدولي، كل هذه العوامل يختلف تأثير بعديها المكاني والزماني في جميع دول العالم، وقد تتظاهر بعض من هذه العوامل او جُلها لتشكل ظاهرة مميزة في اقليم سياسي (دولة) دون غيرها من الدول تبعًا لقوة العلاقة البينية بين تلك العوامل، فما يوفره الموقع الجغرافي من قوة تعزز مكانتها السياسية والاقتصادية قد تذهبة مساحة الدولة أو شكلها أو نظام حكمها أو عجزها

في تقوية العلاقة بين جميع العوامل أو بعضها، فما توفره الظروف الطبيعية والبشرية لدولة زمبابوي - حيث احتلت المركز الأول في الناتج القومي الإجمالي بين الدول الأفريقية الحبيسة - أفقدته سلطة الدولة بممارساتها لسياسات استبدادية عنصرية لا تميز بين ما ينفع البلاد ويضرها، ومع ذلك تظاهرت العوامل في معدلات قوتها، وأثبتت أن السلطة السياسية (أداة الحكم) مهما حاولت أنْ توقع البلاد في شرك المحنة، ومهما كان أثرها قويا في دولة زمبابوي فإنها لم تصل إلى ما وصلت اليه الدول الأفريقية الأخرى مثلما حدث في دولتي روندا وبوروندي.

كانت فيدرالية دولة زمبابوي من أهّم الدول في مجموعتها التي تتوسط فيها العاصمة السياسية والاقتصادية مساحة الدولة، وإن دور العاصمة في مجالها السياسي والاقتصادي وموقعها الجغرافي وتوزيع عدد سكانها على أقاليمها الجغرافية جعلها من أهم الدول الأفريقية الحبيسة على الرغم من وجود كثير من الدول تفوقها مساحة وسكانًا مثل تشاد وأثيوبيا والنيجر ومالي، فإن ما هيأته تأثيرات العوامل الجغرافية قلل من حجم التأثير السلبي لنظام حكمها، هذا ما جعلها تقلل من حجم خسارتها أمام الدول الأخرى التي تفوقها أو التي تماثلها في الظروف الطبيعية والبشرية، وهذا كان جواباً لما أتت به الفرضية الأولى التي كانت جواباً لتساؤل مشكلة البحث الأولى كما يوضحه الجدول(1).

ثانيا : مجموعة الدول الحبيسة التي تقع عواصمها في أطرافها:

هي مجموعة الدول الأفريقية الحبيسة التي تقع بين خط الاستواء ومدار السرطان ضمن حدود المنطقة المدارية الشمالية، ومن خط الاستواء إلى الجنوب من مدار الجدي ضمن حدود المنطقة المدارية الجنوبية شمال خط 30 جنوبا، حيث دولتي سوازيلاند وليسوتو إذ يبلغ عددها11دولة يشكلون71.75٪ من إجمالي مساحة الدول الافريقية الحبيسة بنسبة سكانية بلغت 44.34 ٪ من مجموع سكان الدول الحبيسة، ويسكن عواصمها 45.9 ٪ من مجموع سكان عواصم الدول الأفريقية الحبيسة، وأن متوسط الكثافة السكانية في هذه الدول بلغت 57.4 نسمة /كم^2، ومتوسط نسبة الحضر وصلت إلى 25.7٪ من إجمالي عدد سكان الدول الحبيسة في القارة، أما متوسط الناتج القومي الإجمالي فقد بلغ 3.1 مليار دولار عام 2013م كما يوضحه الجدول(1).

تنقسم هذه المجموعة من الدول إلى مجموعتين هما:

أ: مجموعة الدول التي تقع في المنطقة المدارية الشمالية وتضم عدد 6 دول وهي: (مالي، وأفريقيا الوسطى، وأوغندا، وتشاد، النيجر، وجنوب السودان)، وتشكل مساحتها 61.3 ٪ من إجمالي مساحة الدول الأفريقية الحبيسة،76.4٪ من إجمالي عدد سكان الدول الحبيسة التي تقع عواصمها في الأطراف،33.9٪ من مجموع سكان الدول الحبيسة في القارة الأفريقية، ونسبة سكان عواصمها 6.9٪ من مجموع سكان الدول الحبيسة في المنطقة المدرية الشمالية، أما

عدد سكان عواصم دول المنطقة المدارية الشمالية فيمثلون 39.2٪ من عدد سكان عواصم الدول الأفريقية الحبيسة، وأنّ الكثافة السكانية العامة بلغت 57.4 نسمة/كم^2، ومتوسط نسبة الحضر وصلت إلى 23٪ من عدد سكان المنطقة المدارية الشمالية، هذا ما يؤكد أنّ المساحة الجغرافية الصحراوية التي تغطي إقليم هذه الدول قد أثرت على بنيتها السكانية، وتوزيعهم على أقاليم هذه الدول، وكذلك انخفض متوسط الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول إلى 3.5 مليار دولار عام 2013م، وقد نجم عن جملة هذه العوامل الطبيعية البشرية نتائج إيجابية في بعض الأحيان، وسلبية في بعضها الآخر، وبخاصة الامتداد الصحراوي في أراضيها الشمالية وأن دلالات الموقع الجغرافي لهذه الدول وعواصمها تحمل مؤشرات ضعف الدولة، فالامتداد الطبيعي الطولي لعواصم المنطقة المدارية الشمالية في أطرافها الجنوبية شكل نقطة ضعف للدولة في ممارسة عاصمتها لوظائفها السياسية والاقتصادية، وأن أشكال هذه الدول لا تميل إلى الشكل المثالي، وإنما تأخذ أشكالاً هندسية في حدودها الصحراوية، الأمر الذي أثر على وصول خدمات ووظائف سلطة الدولة إلى جميع أطرافها بشكل متساو، وهذا ما عززته دراسة المساحة والسكان وأهمية العاصمة والكثافة السكانية ونسبة الحضر والناتج القومي الإجمالي حيث يلاحظ ضعفا واضحا في مجموعة هذه الدول أكثر من المجموعة الأولى التي تتوسط عواصمها مساحتها الجغرافية.

إن ضعف متوسط الناتج القومي الإجمالي للدول المدارية الشمالية مقارنة بالدول التي تتوسط عاصمتها مساحتها يقوم على عدم استغلال هذه المجوعة لمواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل إضافة إلى وقوعها في مناطق صحراوية جافة قللت من تشجيع المستثمرين للاستثمار في أراضيها إضافة إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة، حيث شهدت العديد من هذه الدول انقلابات عسكرية ونزاعات قبلية أحدثت تقلبات جيوسياسية في مجموعة هذه الدول، الأمر الذي أثر في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع جوارها الجغرافي والعالم الخارجي.

احتلت دولة أوغندا المركز الرابع بين الدول الأفريقية الحبيسة في الناتج القومي الإجمالي والمركز الأول بين المنطقة المدارية الشمالية، وقد اكتسبت هذه الأهمية من موقعها الجغرافي في المنطقة الاستوائية وموقع عاصمتها على بحيرة فكتوريا، وكذلك ظاهرة التقطع النهري في أطرافها الشمالية التي تصب في عدة بحيرات أهمها بحيره كيوغا، وتصب أنهار فكتوريا والبرت وكانغونغا في بحيرة البرت في غرب البلاد.

شكل شكل الدولة ومظاهرها الجيومورفولوجية وموقعها الجغرافي وعدد سكانها 12.7٪ وموقع عاصمتها كمبالا وعدد سكانها9.9٪ بعدًا اقتصاديًا وسياسيًا استثمرت به الدولة مقدراتها الطبيعية وبخاصة الزراعة والتعدين وما صاحبهما من استقرارًا سياسيًا أفضل من غيرها من دول المجموعة المدارية الشمالية، الأمر الذي أثر في قوتها الاقتصادية بين جوارها الجغرافي ومجموعتها المدارية، فكانت أكثرهم تطورًا حيث حقق ناتجها القومي 6.9 مليار، بينما كان

في مالي 4.3 مليار دولار، هذه المؤشرات السياسية والاقتصادية الموقعية الطبيعة والبشرية تقود إلى ظاهرة في الدول الأفريقية الحبيسة مفادها أن عدد سكان هذه الدول وعواصمها يتناقص كلما اتجهنا جنوبًا، والمساحات تزداد كلما اتجهنا شمالًا في القارة الأفريقية كما يوضحه الجدول(1).

اتسمت مجموعة الدول المدارية الشمالية بظواهر التخلف والهجرة والانقلابات العسكرية والدكتورية والاثنوغرافية، والمنظمات الخارجة عن قانون الدولة منها الإجرامية التقليدية والإرهابية، وأصبحت معظم أراضيها تشكل خطرًا على جوارها الجغرافي، والعالم الخارجي، فما جرى ويجرى في تشاد ومالي وأفريقيا الوسطى وأوغندا والنيجر وجنوب السودان خير دليل على الحزام الأفريقي الصحراوي المداري ويشكله من خطر على القارة الأفريقية بكاملها، لذا يجب اتخاذ الإجراءات السياسية والاقتصادية والأمنية للحد من هذه المخاطر من خلال البرامج التنموية الإقليمية والدولية.

ب- مجموعة الدول التي تقع في المنطقة المدارية الجنوبية:

تضم خمس دول وهي (بوتسوانا، زامبيا، ليسوتو، سوازيلاذر، بوروندى) وتعد بتسوانا أولهم في ارتفاع ناتجها القومي الإجمالي، حيث بلغ 7.7 مليار دولار عام 2013م، والثانية في مجموع الدول الحبيسة في القارة الأفريقية، والثانية من حيث المساحة بنسبة6.8٪ بعد زامبيا التي بلغت 8.8٪ من مجموع الدول الأفريقية الحبيسة، أما من حيث عدد السكان فقد كانت زامبيا الأولى بنسبة 4.9٪ وبوروندي الثانية بنسبة 3.5٪ في حين لا يشكل سكان بتسوانا إلا 0.8٪ من إجمالي عدد سكان الدول الحبيسة في القارة الأفريقية، حيث تقع معظم أراضيها ضمن النطاق الصحراوي لصحراء كلهاري يخترقها نهر الزمبيزي في أطرافها الشمالية الشرقية حول شلالات فكتوريا مع حدودها لدولتي زمبابوي وزامبيا، وهذا الموقع في وسط الإقليم المداري الجنوبي منحها المناخ الصحراوي والمداري في أطرفها الشمالية الشرقية، حيث ازدهرت المحميات الطبيعية في شرق ووسط الدولة وخصوصاً حول بحيرة (ما كادي كادي) في الركن الشمالي الشرقي من مساحتها الجغرافية؛ ما قلل عدد سكانها باعتبارها منطقة طاردة، ولكن تطور الناتج الصناعي المنجمي بنسبة 50.9٪ والخدمات بنسبة 46.6٪ والزراعي بنسبة 2.5٪ أسهم في تطور ناتج الدولة الإجمالي خصوصاً استخراج الماس والنحاس، ولذلك نجد سكانها يعيشون في مستوى اقتصادي أفضل مما عليه الدول المدارية الجنوبية، ولكن حالة الاستقرار السياسي لنظامها جعل منها دولة مستقرة، واستثمرت ذلك في علاقاتها مع جوارها الجغرافي مع دول العالم الأخرى، فهي أكثر استقراراً من جميع الدول في منطقها الجغرافية؛ كما يوضحه الجدول(1).

1. أسهمت (**غابورون**) العاصمة السياسية والاقتصادية لدولة بتسوانا في ربط الأقاليم الشرقية والشمالية والغربية بطرق رئيسية محلية ودولية خصوصاً ما يربطها بدولة جنوب أفريقيا، حيث

تقع العاصمة بالغرب من الحدود السياسية مع دولة جنوب أفريقيا، وهذا ما عزز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع جوهنسبرج عاصمة دولة جنوب أفريقيا ومع هراري عاصمة زمبابوي ومع وندهوك عاصمة ناميبيا، وشكلت خطوط المواصلات البرية نقطة تحول في اقتصاديات العواصم الأفريقية في جنوب القارة، وأسهمت في أداء وظيفتها كعاصمة سياسية لإقليمها السياسي وجوارها الجغرافي من خلال موقعها وعدد سكانها الذي بلغ 9.9٪ من سكان البلاد، 1.3٪ من مجموع سكان العواصم الأفريقية في الدول الحبيسة، كما أن نسبة الحضر لا تتعدى 3 نسمة/كم^2 ونسبة الحضر 57.4٪ ، كما يوضحه الجدول(1)، الأمر الذي يؤكد قوة العلاقة بين المساحة الجغرافية الصحراوية وبين ارتفاع نسبة الحضر في البلاد، فالظروف الصحراوية القاسية حالت دون انتشار السكان على كل مساحة الدولة، وتركز السكان في المخططات الحضرية للمدن الكبرى وبخاصة العاصمة التي تقع جنوب شرق البلاد، وهي أبعد ما تكون عن الظروف الصحراوية القاسية في باقي مساحة البلاد، كما أن تحسن مستوى الحياة الاقتصادية للسكان ساعد على تمركزهم في المخططات الحضرية التي وفرت حياة إنتاجية للصناعات بنسبة 50.9٪ وخدمات46.6٪ وزراعة 2.5٪ للمجتمع الحضري في (غابورون) العاصمة السياسية والاقتصادية، كما أن حركة التواصل مع مجموعة دول جنوب القارة وبخاصة دولة جنوب أفريقيا جعلها تعتمد كليًا على منتجاتها الغذائية والصحية والتعلمية، حيث تهيمن دولة جنوب أفريقيا على اقتصاديات الدول الأفريقية الجنوبية؛ كما يوضحه الجدول(1).

الأمر الذي يؤكد أن العاصمة السياسية التي تتموضع في الأطراف قد تخدم ظهيرها الجغرافي اقتصادياً ولكنها تشكل نقطة ضعف في قوة الدولة ومنعتها ويضعفها أكثر إذا كان شكل الدولة لا يميل إلى الشكل المثالي، ولكن الدول الريعية تستطيع التغلب على عوامل ضعفها بما توفره مواردها الانتاجية التعدينية والمنجمية والنفطية، وفي أوقات قد لا تستمر كثيراً إذا ما استثمرت اقتصاداتها الاستثمار الأمثل وفق أسس التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. **بوجومبورا** : تطل عاصمة دولة بوروندي على بحيرة تنجانيقا التي تشكلت ضمن حدود ظاهره الأخدود الأفريقي العظيم، الأمر الذي جعل أغلب مساحة الدولة تتأثر بالمظاهر الجيومورفولوجية للظاهرة الأخدودية حيث تسودها المرتفعات في الغرب والسهول في الشرق ضمن نطاق المناخ المداري لوقوعها جنوب خط الاستواء وشمال مدار الجدي وتبلغ مساحتها 0.32٪ من مساحة دول المنطقة المدارية الجنوبية وعدد سكانها 3.5٪ من سكان مجموعتها وعدد سكان عاصمتها 5.3٪ من سكان الدولة ونسبة سكان العاصمة إلى مجموع العواصم الأفريقية في الدول الحبيسة 3.1٪، وتُعد الثانية في نسبة الكثافة السكانية 306 نسمة/كم^2 بين الدول الأفريقية الحبيسة، ونسبة التحضر 10٪ وناتجها القومي الإجمالي يشكل 0.7 مليار دولار أمريكي، وبذلك تعد من أفقر الدول الأفريقية الحبيسة كما تأثرت بالحروب القبلية التي عاشتها البلاد بين

قبيلتي الهوتو التي تمثل85٪ من سكان البلاد، والتوتسي الذين يشكلون أقلية ولكنهم يسيطرون على نظام الحكم في الدولة، ونتيجة لذلك تم تأسيس دستور عام 1992م، ثم في عام 2001م تم الاتفاق على حكومة اتحادية وطنية تتناوب فيها القبلتان على رئاسة الدولة؛ كما يوضحه الجدول(1).

أدت العاصمة بوجومبورا دورها الوظيفي كعاصمة تتموضع في أطراف حدود الدولة الغربية على بحيرة تنجانيقا ما جعلها ترتبط بسواحلها الغربية عن طريق البحيرة وعبر خط بري يربط الدولة مع جنوبها كما أنها ترتبط بخط بري شمالها وجنوبها حتى العاصمة كيغالي في الشمال إلى سواحل زامبيا وتنزانيا على البحيرة، ولكن شبكة الطرق ضعيفة في البلاد إذا ما قورنت مع غيرها من الدول، وقد يكون العامل الجيومورفولوجي عقبة في انتشار وتنوع وتوزيع هذه الطرق، إضافة إلى الظروف الاقتصادية، كما أن الثقل السكاني على مساحة الدولة القليلة قد يكون استنزف قدرتها الإنتاجية للمواد الغذائية، ولكن الزراعة مازالت تشكل 51.4٪، والمناجم والصناعات 19.9٪ والخدمات 28.7٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، فالمساحة الجغرافية التي لا تزيد على 28 ألف كم^2 لا تكفي لإطعام أكثر من 8 مليون نسمة، ولذلك نجدها من أفقر الدول الأفريقية بسبب ضعف استثماراتها وقلة مساحتها وحالات الحروب التي مرت بها، ولذلك كان ضعف العاصمة في اتصالها بأقاليمها وضعف شبكة المواصلات والظروف الطبيعية السائدة سببا في كونها من أفقر الدول الأفريقية، كما أن موقع العاصمة على الأطراف أضعف اتصال الأقاليم بعضها ببعض، ومن ذلك تعد خير مثال على عواصم الدول الأفريقية الحبيسة في أداء دورها الوظيفي على أقاليها؛ كما يوضحه الجدول(1).

3. **لوساكا**: عاصمة دولة زامبيا التي تبلغ مساحتها 8.8٪، وعدد سكانها 4.9٪ من مساحة وعدد سكان الدول الأفريقية الحبيسة، يتعدد جوارها الجغرافي لسبع دول مثلما عليه دولتا مالي، والنيجر ولتعدد الحدود السياسية للدولة مع جوارها الجغرافي مزايا وسلبيات، إضافة إلى وجود نتوئين أحدهما في الشمال، وهو نتوء كتانغا والثاني نتوء كابريقي في الجنوب الغربي يفصل انجولا وزامبيا عن بتسوانا، ولهذا الموقع الجغرافي لدولة زامبيا مظاهر سياسية واقتصادية تؤثر في علاقاتها مع جوارها الجغرافي، وتخلق لها مشكلات سياسية من خلال وجود هذه النتوءات؛ لذلك يعد موقع دولة زامبيا غني بالسلبيات السياسية التي قد تتحول في أي وقت إلى نزاعات وحروب، إضافة إلى شكل الدولة الذي يكاد يقطعه نتوء كاتنغا إلى قسمين إضافة إلى وجود العاصمة قرب منتصف حدودها الجنوبية مع دولتي موزمبيق وزمبابوي، كما أن للظروف الطبيعية السائدة ـ وبخاصة المناخية ـ دورا في جعلها عرضة لمشكلات صحية تكاد تكون الأكثر من نوعها في مجموعة الدول المدارية الجنوبية.

أدت العاصمة لوساكا دورها الوظيفي من خلال قوة وضعف ظروفها الطبيعية والبشرية، حيث شكل سكانها نسبة 10.1٪ من إجمالي عدد سكان زامبيا، ونسبة 8.7٪ من إجمالي

عـدد سـكان عواصـم الـدول الأفريقيـة الحبيسـة، وأن كثافتهـا السـكانية العامـة بلغـت 16 نسمة/كم^2، ونسبة الحضر بلغت 35٪ من إجمالي سكانها، وناتجها القومي الإجمالي بلغ 4.6 مليار دولار عام 2013م، ما جعلها خامس دولة أفريقية حبيسة، وهذا يدل على أنّ اقتصادها يتحسن بفعل نواتج اقتصاداتها المنجمية، وبخاصة من النحاس وهي تعد من الدول التي تمتلك أكبر احتياطي من النحاس في القارة، حيث أسهمت المناجم والصناعات بنسبة 26.9٪ والخدمات 52.3٪ والزراعة بنسبة 20.8٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛ كما يوضحه الجدول(1).

ترتبط العاصمة لوساكا بخمس خطوط للنقل البري يربطها بأقاليمها وجوارها الجغرافي، وأهمها خط (لوساكا - هراري) و(لوساكا – لويوماشي - كينشاسا في الكنغو) و(لوساكا - تنزانيا) و(لوساكا – شلالات فكتوريا - إلى بتسوانا و ناميبيا) و (لوساكا - لوندازي) على حدودها مع موزمبيق، وتتداخل فروغ هذه الخطوط مع خطوط الأقاليم الإدارية للدولة، وقد شكلت هذه الطرق حركة للنقل التجاري بين شمالها وجنوبها وغربها وشرقها؛ لأن شكل الدول الذي يكاد أن يتقطع في منتصفه بفعل نتوء كانتغا جعل منها ضعيفة أمام تكامل أقاليمها اقتصاديًا، لكن تطور خط لوساكا لوبوماشي في الكنغو اقتصاديًا حافظ على وظيفة العاصمة وجعلها توزع سلطاتها على الإقليم الشمالي أكثر من الأقاليم الأخرى في الشرق والغرب وبحكم موقع العاصمة على الأطراف الجنوبية لحدودها مع زمبابوي نشطت الحركة التجارية مع هراري ارتباطاً مع جنوب أفريقيا؛ لأنها تمثل الاقتصاد الأقوى في دول أفريقيا الجنوبية.

من ذلك يتضح مدى أثر شكل الدولة في أداء وظائف العاصمة السياسية والاقتصادية، وهذه الظاهرة تتكرر في كثير من الدول الأفريقية الحبيسة، الأمر الذي يعزز الاتجاه نحو بناء مدن وعواصم تكمل دور العاصمة وطنيا وإقليميا ودوليا؛ لتفادي عيوب الموقع والشكل والمساحة والسكان والموارد الاقتصادية والظروف الجيومرفولوجية، وذلك بإيجاد حلول عملية تقلل من عيوب تلك الظواهر الطبيعية والبشرية، وهذا كان جوابا لما أتت به الفرضية الثانية التي كانت جوابا لتساؤل مشكلة البحث الثانية كما يوضحه الجدول(1).

من خلال ما تقدم تتلخص نتائج وتوصيات البحث في الآتي:

1. كانت العواصم التي تتوسط مساحة الدولة تتمتع بأهمية سياسية واقتصادية أكثر من العواصم التي تقع في أطراف مساحة الدولة.
2. إن الدول التي تتمتع بالموقع المثالي للعاصمة شمال خط الاستواء تمثلت في: أديس أبابا عاصمة دولة أثيوبيا، فقد كانت أبعادها الطبيعية والبشرية وتاريخها السياسي وجوارها الجغرافي مميزا، ولكن بعد استقلال إرتيريا عنها شكل جوارها الجغرافي حلقة سلبية إضافة إلى مشكلة مياه النيل مع السودان مصر وأوغندا، ولكن قيمتها كعاصمة أفريقية تحتضن منظمة الوحدة الأفريقية ممثلة في الاتحاد الأفريقي أسهمت في قوة سيادة العاصمة في

إقليمها، وجسدت علاقاتها الأفريقية والدولية أكثر من غيرها من الدول الأفريقية، لكن حالة الجفاف التي سادت أراضيها أضعفت اقتصاداتها، وبخاصة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

3. تأثرت الدول الأفريقية الصحراوية في المنطقة المدارية الشمالية بالظروف الطبيعية وبخاصة المناخية أكثر من غيرها من الدول الأفريقية، وقد أسهمت هذه الظروف في تطور الحركات الانفصالية والتيارات السياسية والدينية والإرهابية الإجرامية نتيجة لفقر وتخلف هذه المناطق الصحراوية وحالة الفراغ السياسي في عدم سيطرة الدولة على إقليمها أمنيا، وقد أدت هذه الأوضاع إلى تطور الهجرات إلى الشمال وبخاصة إلى شمال أفريقيا وأوروبا.
4. شكلت الظواهر السابقة حالة من تكالب النفوذ الأوروبي على بلدان قارة أفريقيا، وبخاصة الدول الصحراوية بذريعة محاربة الإرهاب، ولكن حالة الصراع الأوروبي الأمريكي على مناطق النفود في أفريقيا قد تضاعف مع بداية القرن الواحد والعشرين بعد ما دخلت الصين على خط الاستثمارات الأفريقية، وهذا يؤكد استغلال القوى الكبرى لمثل هذه المشكلات السياسية والاقتصادية لبسط نفودها وسيطرتها.
5. شكلت دولة زمبابوي في المنطقة المدارية الجنوبية لتوسط عاصمتها مساحتها الجغرافية وشكلها المثالي وموقعها الجغرافي أهم دولة قارية حبيسة تتمتع بمقومات اقتصادية على الرغم من ضعف ودكتاتورية نظام حكمها، لكن ما تنتجه أرضها وفاعلية نشاط سكانها منحها مقومات أفضل من غيرها من الدول الأفريقية الحبيسة في المنطقتين الشمالية والجنوبية.
6. أظهرت دراسة المقومات الطبيعية والبشرية لدول القارة الحبيسة تباينا في أهمية المقومات الموقعية والسكانية والمساحية، وتداخلت تلك التباينات بحسب موقع اقليم الدولة ونظام حكمها وتاريخها السياسي.
7. أثرت الظروف الصحراوية السائدة في المنطقتين الشمالية والجنوبية ولكن درجة تأثيرها كانت أقوى في المناطق الشمالية عنها في المناطق الجنوبية.
8. تباينت مؤشرات القوة والضعف في البلدان الحبيسة بحسب قوة مصادرها الطبيعية والبشرية وبخاصة السياسية والاقتصادية؛ لذا ينبغي استحداث تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لتحديد نقاط الضعف ودراستها من أجل تفادي سلبياتها في إقليم الدولة.

الهوامش:

1. جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقيا الإقليمية، دار النهضة العربية، بيروت -لبنان، 1981م، ص:9.
2. محمد رياض، كوثر عبد الرسول، إفريقيا دراسة لمقومات القارة – دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، 2012م، ص:67.

3. إيف غار نييه، أطلس بلدان العالم، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت– لبنان، 2013م، ص:101، 158.
4. محمد رياض، كوثر عبد الرسول، أفريقيا دراسة لمقومات القارة، مصدر سابق، ص: 41 -67.
5. جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقيا الاقليمية، مصدر سابق ص:20 -21.
6. إيف غار نييه، أطلس بلدان العالم، مصدر سابق2013م، ص:109، 110.
7. جمال حمدان، أفريقيا الجديدة دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، مصر، 1996م، ص: 34 -35.
8. جودة حسنين جودة، مصدر سابق ص:85.
9. محمد أحمد عقلة المومني، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا في القرن الواحد والعشرين، دار الكتاب الثقافي، أريد - الأردن، ص:255.
10. المصدر نفسه، ص:151.
11 -إيف غار نييه، أطلس بلدان العالم، مصدر سابق، ص:103، 104.